الحوثي والقاعدة.. تحالف الإرهاب يبرم صفقات جديدة

صـ 5

إيجاز
صحيفة اسبوعية تصدر عن شبكة إيجاز الاخبارية
www.ejaznetwork.com
العدد (50)
الإثنين 3 يونيو 2024م

دعم رئاسي كامل لقرارات «المركزي»

بنك البنوك يصحح تشوهات العبث الحوثي

صـ 4

المتاجرة بالقضية الفلسطينية
وسيلة حوثية لشرعنة الخراب

صـ 6

10 من قادة المليشيا يتولون مهام مزدوجة

شبكة حوثية سرية لتبييض الأموال

صـ 5

رياضية:

صـ 7

منتخب الشباب مرحلة أخيرة في معسكر أبين

فينسيوس يكتب التاريخ الأوروبي

تعز تقيم مراسم عزاء للشهيد السناوي

وداع كبير لبطل أذاق الحوثيين الويلات

صـ 3

القضاء الحوثي

أداة قتل إضافية في أيدي سفاحين

صـ 3

دعم رئاسي كامل لقرارات البنك المركزي

مجلس القيادة: إلزام المصارف بنقل مراكز عملياتها إلى عدن «خيار الضرورة»

عقد مجلس القيادة الرئاسي، الجمعة الماضية، اجتماعاً استثنائياً عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس المجلس، وبحضور جميع اعضائه، عيدروس الزبيدي، سلطان العرادة، طارق صالح، عبدالرحمن المحرمي، الدكتور عبدالله العليمي، عثمان مجلي، وفرج البحسني.

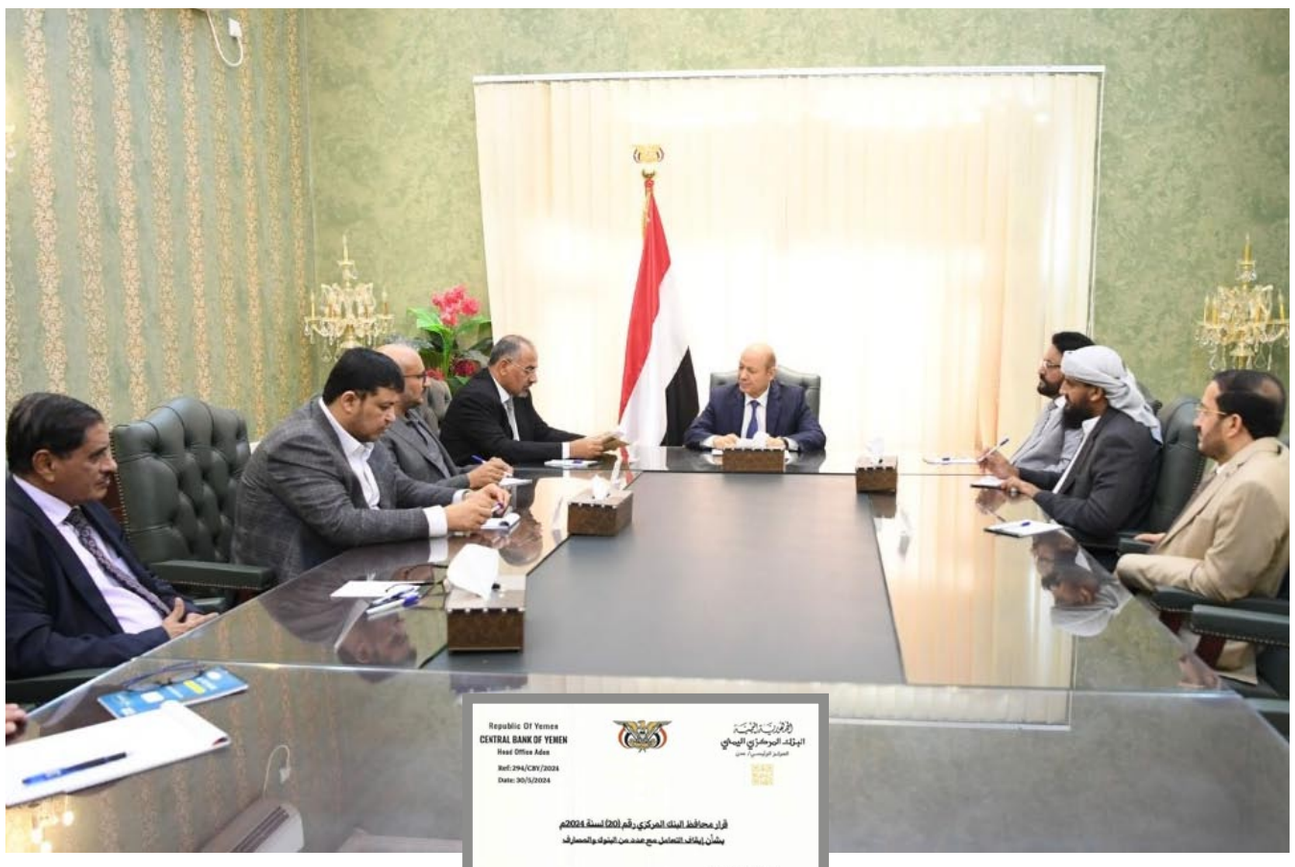

ايجاز متابعـات

ووقف المجلس، امام تطورات الاوضاع الاقتصادية، والمعيشية، والخدمية، وفي المقدمة المتغيرات المتعلقة بتقلبات اسعار الصرف، وامدادات الطاقة الكهربائية، والاجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والخدمي، وتخفيف المعاناة الانسانية التي فاقمتها هجمات المليشيات الحوثية الارهابية العميلة للنظام الإيراني على المنشآت النفطية، وخطوط الملاحة الدولية.

وجدد المجلس، التزام الدولة الوفاء بمسؤولياتها تجاه المواطنين، بما في ذلك الحرص على انتظام دفع رواتب الموظفين، وتحسين الايرادات العامة، والمضي قدما في الاصلاحات الاقتصادية، والادارية والمالية الشاملة المدعومة من الاشقاء، والاصدقاء.

واكد المجلس في هذا السياق دعمه الكامل لقرارات البنك المركزي اليمني، وتدابيره وسياساته الرامية لحماية النظام المصرفي وانهاء التشوهات النقدية، والسيطرة على التضخم، والعملة الوطنية، وانتهاج مبادئ الحوكمة وتعزيز الرقابة على البنوك والعمليات المصرفية الخارجية، والاستجابة لمعايير الافصاح والإمتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب.

وطمأن المجلس القطاع المصرفي والمودعين بأهمية هذه الاجراءات التي تقضي فقط بالزام البنوك والمصارف في مناطق سيطرة المليشيات الحوثية الارهابية بنقل ادارات العمليات الرئيسية للبنوك بما فيها نظم المعلومات، ومراكز البيانات، وادارة العمليات الدولية، وادارة الامتثال، فضلاً عن الزامها بعقد اجتماعات جمعياتها العمومية خارج مناطق سيطرة المليشيات، لتمكين البنك المركزي القيام بواجباته واختصاصاته الدستورية والقانونية في ادارة السياسة النقدية، وتعزيز موقف العملة الوطنية وحماية اموال المودعين، من مخاطر التعرض للمصادرة والتجميد في ظل إستمرار تعامل تلك البنوك مع جماعة مصنفة إرهابياً، وتنفيذ تعليماتها بالمخالفة لقواعد العمل المصرفي وأحكام القانون.

وجدد مجلس القيادة الرئاسي، التأكيد على ان كل تحركات المجلس والحكومة، ومنها القرارات الاقتصادية الاخيرة تأتي ضمن استراتيجية اشمل هدفها تعزيز حضور الدولة ومؤسساتها الشرعية، وهي تعبر عن الإرادة الوطنية الحرة، لتحقيق مصالح الشعب اليمني في كافة ربوع الوطن.

واوضح المجلس، انه حرص منذ اللحظة الاولى لتشكيله، على توفير الدعم السياسي المطلوب لادارة البنك المركزي اليمني في معركتها الوطنية ضد الاجراءات التعسفية الحوثية، وتسهيل ممارسة كامل صلاحياتها بموجب قانون البنك المركزي واستقلاليته.

واشار الاجتماع، الى حرص قيادة الدولة، والحكومة طوال السنوات الماضية على تحييد القطاع المصرفي عن الازمة التي صنعتها المليشيات الانقلابية، الا ان تلك المليشيات فهمت هذا السلوك المسؤول من جانب الدولة بصورة مغايرة، وذهبت الى التمادي في ممارساتها التدميرية للاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي، ومفاقمة الكارثة الانسانية، وتهديد فرص الاستقرار النقدي والمالي، واضعاف الثقة بالعملة الوطنية، وصولاً الى طبع عملة مزورة، في محاولة فاشلة لتقاسم المركز القانوني للدولة وهو الخط الاحمر الذي لا يمكن السماح بتجاوزه مطلقا.

ونوه المجلس، بتقرير البنك المركزي بشأن الممارسات، والاجراءات التعسفية والتدميرية التي مارستها المليشيات الحوثية ضد القطاع المصرفي والمالي، مستغلة في ذلك تواجد اغلب المراكز الرئيسية للبنوك في مدينة صنعاء الخاضعة لها بالقوة الغاشمة.

وشملت انتهاكات المليشيات الارهابية حسب التقرير، اكثر من ٢٠ اجراء تعسفي بينها تعقيد بيئة عمل البنوك، والمؤسسات المالية، وتقييد انشطتها المصرفية، ومنع تداول الطبعات الجديدة من فئات العملة الوطنية القانونية، و الاستحواذ على جزء كبير من المبالغ النقدية للبنوك، وتوريدها لحسابات المليشيات واستخدامها كأحد مصادر دعم مجهودها الحربي دون اكتراث لتأثير ذلك على نشاط البنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، فضلا عن وضعها تحت طائلة العقوبات الدولية.

واكد مجلس القيادة الرئاسي، ان الزام البنوك والمصارف بنقل مراكز عملياتها المصرفية الى العاصمة المؤقتة عدن، كان خيار الضرورة، في ظل تلك التهديدات والانتهاكات الجسيمة لقواعد العمل المصرفي وتداعياتها الاقتصادية، والانسانية العميقة.

وحث المجلس على مواصلة سياسة الحزم الاقتصادي ضد مليشيات الحوثي الارهابية، بالاضافة الى انتهاج اقصى درجات المرونة في التعاطي مع اصحاب المصلحة، والانفتاح على مناقشة مقترحاتهم التي تسهم في تحرير القطاع المصرفي من قبضة المليشيات، وتهيئة الظروف المناسبة للبنوك في ممارسة عملياتها المصرفية من العاصمة المؤقتة عدن، وبما يعزز المركز القانوني للدولة.

وثمن مجلس القيادة الرئاسي، الموقف الدولي المتفهم لقرارات البنك المركزي الاخيرة، وكافة مؤسسات الدولة، باعتبارها الضامن الرئيس لما تبقى من فرص العيش ومصادر الدخل الشحيحة للمواطنين.

ونبه المجلس من محاولة المليشيات الحوثية صرف الأنظار بعيداً عن معاناة المواطنين، وممارساتها التدميرية للقطاع المصرفي، بإقحام القضية الفلسطينية العادلة لتبرير كافة انتهاكاتها ومصالحها الانتهازية، في محاولة يائسة لمواصلة ابتزازها المكشوف للمجتمع الاقليمي والدولي، خدمة للنظام الإيراني الداعم لها.

أكد خلال لقائه السفير الفرنسية أنها إجراءات تقنية مالية خالصة

الرئيس العليمي: قرارات البنك المركزي «ليس لها أي خلفيات سياسية»

استقبل فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أمس الاحد سفيرة الجمهورية الفرنسية كاترين قرم كمون، التي سلمته دعوة من فخامة الرئيس ايمانول ماكرون لحضور الفعاليات الافتتاحية لدورة الالعاب الاولمبية التي تستضيفها باريس نهاية الشهر المقبل.

وتطرق اللقاء الى العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، والمستجدات المحلية، والتطورات الاقليمية بما في ذلك التداعيات المستمرة لهجمات المليشيات الحوثية الارهابية العميلة للنظام الايراني على المنشآت النفطية، وسفن الشحن البحري، وفرص احلال السلام والاستقرار في اليمن.

كما تطرق اللقاء الى التحضيرات الجارية لانعقاد نادي باريس نهاية الشهر الجاري، والدور المعول على الشركاء والاصدقاء في معالجة ديون اليمن، ودعم جهوده في تحسين الاداء الاقتصادي والخدمي، والتخفيف من وطأة الازمة الانسانية التي صنعتها المليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من النظام الايراني.

واستمع رئيس مجلس القيادة الرئاسي من السفيرة الفرنسية الى برنامج اتصالاتها الاخيرة، والمقبلة مع القوى المحلية والفاعلين الاقليميين والدوليين، وتقديرات باريس للتطورات على المستويين الوطني والاقليمي، وسبل تشارك الجهود لاحتواء تداعياتها.

وفي اللقاء جدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي الاشادة بالعلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الصديقين، وموقف الجمهورية الفرنسية المتفهم لحيثيات الاصلاحات النقدية والمصرفية التي يقودها البنك المركزي اليمني بدعم من مجلس القيادة والحكومة.

وجدد فخامة الرئيس طمأنة القطاع المصرفي، والمجتمع الدولي بأهمية القرارات الاخيرة للبنك المركزي التي تقضي فقط بالزام البنوك والمصارف في مناطق سيطرة المليشيات الحوثية الارهابية بنقل ادارات العمليات الرئيسية للبنوك الى العاصمة المؤقتة عدن، بما فيها نظم المعلومات ومراكز البيانات وادارة العمليات الدولية، وادارة الامتثال، فضلا عن الزامها بعقد اجتماعات جمعياتها العمومية خارج مناطق سيطرة المليشيات، مع استمرارها بأداء عملياتها المصرفية كفروع لها في كافة المحافظات بموجب اللوائح والقوانين النافذة.

وذكر رئيس مجلس القيادة الرئاسي بالاجراءات الاحادية والممارسات التدميرية، التي ذهبت اليها المليشيات الحوثية على مدى السنوات الماضية في مسعاها لتقسيم الجهاز المصرفي، والاضرار بالاقتصاد الوطني، ومفاقمة الكارثة الانسانية، واضعاف الثقة بالعملة الوطنية، وصولا الى طبع عملية مزورة، ووضع البنوك اليمنية تحت طائلة العقوبات الدولية.

واوضح الرئيس ان قرارات البنك المركزي، هي اجراءات تقنية مالية خالصة، ليس لها اي خلفيات سياسية، وانما جاءت بموجب صلاحيات البنك واستقلاليته ومسؤولياته القانونية لحماية القطاع المصرفي من الانهيار، خلافا لما تروج له المليشيات الحوثية.

تعز تقيم مراسم عزاء للشهيد السناوي

وداع كبير لبطل أذاق المليشيا الويلات

أقامت السلطة المحلية بمحافظة تعز، الجمعة الماضية، مراسم عزاء الشهيد محمد صادق السناوي ورفاقه الذين استشهدوا في مواجهة المليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من ايران، في مديرية ماوية الخاضعة لسيطرة المليشيات .وخلال مراسم العزاء، استقبل أهالي الشهيد محمد صادق السناوي العزاء بحضور رسمي وشعبي كبير وفي مقدمتهم وكلاء المحافظة والقيادات العسكرية والأمنية ومدراء المكاتب التنفيذية والمديريات .

إيجاز متابعة خاصة

و أكد وكيل المحافظة للشؤون الدفاع والامن اللواء عبد الكريم الصبري، أن مراسم العزاء أقيمت تكريماً لشجاعة الشهيد وبسالته في مواجهة مليشيات إرهابية وكسر شوكتها ليكون رمزًا وقدوة لكل أبناء اليمن في المناطق الواقعة تحت سيطرة المليشيات التي ينالها كل صنوف الظلم والبطش والانتهاكات ونهب اموالهم وممتلكاتهم .

من جهته اعتبر وكيل المحافظة خالد عبد الجليل، أن أبناء المحافظة يقدرون تضحيات الشهيد السناوي ورفاقه في مواجهة مليشيات إجرامية نكلت بهم بالقتل والاختطافات وتفجير منازلهم ولكنهم شكلوا شرارة ضد الظلم وجسدوا درساً في البطولة والتضحية والفداء وارتقوا شهداء في سبيل استعادة المؤسسات وإسقاط مشروع المليشيات الارهابية ..مثمناً توجيهات رئيس مجلس الرئاسة واهتمامه بتكريم الشهداء ومعالجة أوضاع أسرهم.. معتبراً أن هذه الانتفاضة شكلت رعباً للمليشيات وخوفاً من انفجار شعبي عارم ضد سياسة الحديد والنار التي تقمع بها الناس وتزج بهم في السجون وتصادر وتسرق ممتلكاتهم.

من جهته تطرق ركن التوجيه المعنوي باللواء ١٧٠ دفاع جوي، العقيد منصور حزام، الى مناقب الشهيد السناوي وعقيدته القتالية وإصراره على مواجهة المليشيات من مناطق سيطرتها دون خوف وهذا يعبر عن الغضب الشعبي في مختلف المناطق غير المحررة وسخطها من تصرفات المليشيات وجبروتها وما ترتكبه بحق المواطنين دون وازع من ضمير أو أخلاق وهذه التصرفات الوحشية تدفع الى ثورة شعبية عارمة ضد المليشيات والتغلب على الخوف وفارق الامكانيات.مشيراً الى ان الوطن يستحق أن نضحى أجله وستكون هذه البطولة درساً ملهماً للانتفاضة في وجه المليشيات الايرانية واستعادة الوطن..مؤكداً أن الشهيد ورفاقه سجلوا بطولاتهم في صفحات التاريخ المشرقة أسوة بكل الشهداء الذين قدموا ارواحهم فداء للوطن وهزيمة المليشيات.

من جهته استعرض مدير مديرية ماوية عبد الجبار الصراري، مايتميز به الشهيد من اخلاق عالي،ة وارادة وهمة وطنية عالية ..مشيرا الى سيرة الشهيد السناوي البطولية ومشاركته في مواجهة المليشيات في صعدة وعمران والضالع وجبهات تعز وانتقل من المواجهات الى تنفيذ عدد من الكمائن داخل مناطق المليشيات وتكبيدهم خسائر كبيرة مما جعله مطلوباً للمليشيات ومحاصرة منزله وملاحقته وسجنه ٣ سنوات وبعد خروجه واصل المقاومة وبطرق واساليب مختلف واخرها الكمين الذي ادى الى مقتل وإصابة ٢٥ من المليشيات في الحادي عشر من مايو الجاري ليرتقي شهيداً مخلصاً لوطنه وشجاعاً ورمزاً للبسالة والتضحية من أجل الوطن .

من جانبه تطرق خال الشهيد السناوي عادل ثابت، الى المواجهات المتعددة للشهيد مع المليشيات منذ العام ٢٠١٥م وعودته للدفاع عن أهله في المنطقة اللذين يتعرضون للتنكيل ومصادرة أراضيهم ومزارعهم وممتلكاتهم، وفرض غرامات واتاوات مالية باهظة وجرائم قتل لعدد من أبناء المنطقة وسجنهم وارتكاب مجازر متكررة في مناطق ماوية مما أضطر الشهيد للثأر من المليشيات بكمائن كبدتهم قتلى وجرحى في مواجهات متكررة.

واكد ثابت، أن معاناة أبناء المنطقة كانت السبب وراء مواجهته الشرسة على الرغم من فارق الامكانيات ..مشيرا الى سجنه عدة سنوات تمكن خلالها من تهريب ١٨ سجين من رفاقه وخروجه وعودته للمقاومة من داخل ماوية والتنقل في جبهات تعز والضالع والعودة الى منطقته للدفاع عن الناس..مشيراً الى ان المواجهات كانت للدفاع عن مواطنين تعرضوا للتنكيل مما دفعه لاعداد خطة مواجهة شعبية مع رفاقه كانت شرارة مهمة في وجدان الناس ودرسا مهما في مواجهة مليشيات غاشمة .

كما تحدث أحد رفاق الشهيد، عبد الكريم فضل عن بطولات الشهيد السناوي واعتقاده ان هذه المليشيات لا تحمل مشروع ولا تخدم الا إيران من خلال مشروعها التخريبي مما دفعه لمواجهتها في الجبهات والانتقال للمواجهة للمليشيات عبر القنص والكمائن التي كبدتهم خسائر كبيرة في عزل وقرى متعددة وأخرها الكمين الذي كبدهم ٢٥ قتيل وجريح بتاريخ ١١/مايو/ ٢٠٢٤م مما دفعهم للبحث عن الشهيد وحشد اكثر من ٢٥ طقما ومدرعات لمحاصرة الشهيد ورفاقه واستشهادهم بعد أن اذاقهم الويل ..

واشار الى مراحل نضالية في جبهات مريس بالضالع ثم الدخول لمدينة تعز وعودته الى ماوية بعد توغل المليشيات وارتكابها جرائم بحق المواطنين وكان المليشيات لن تهزم الا بحرب من داخل المناطق الخاضعة لها وعدم الخضوع لها وإشعارها بغضب الناس ورفضهم لهذه المليشيات وأن المواجهة والمقاومة مستمرة حتى هزيمة هذه المليشيات الامامية التخريبية المدعومة من إيران .

وكانت جموع غفيرة من أبناء محافظة تعز، قد أدت، الجمعة، صلاة الغائب على الشهيد البطل محمد صادق السناوي ورفاقه، الذين سطروا ملحمة بطولية كبدت المليشيات الحوثية الاجرامية خسائرة في مديرية ماوية الخاضعة لسيطرة المليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من ايران.

وعقب صلاة الجمعة بجامع السعيد وسط المدينة، أقيمت صلاة الغائب على الشهيد السناوي ورفاقه بحضور وكلاء المحافظة، ورئيس عمليات محور تعز العميد عدنان رزيق، وقادة الالوية العسكرية والاجهزة الأمنية، ومدراء المكاتب التنفيذية، ومدراء المديريات، وحضور شعبي كبير تكريماً للشهيد السناوي ورفاقه.

وأكد وكيل المحافظة الدكتور عبد القوي المخلافي، أن الحضور الرسمي والشعبي الكبير يعد تكريماً للشهيد السناوي الذي خاض ورفاقه ملحمة بطولية نادرة في مواجهة المليشيات الإرهابية في مديرية ماوية التي تخضع لسيطرة المليشيات الحوثية الارهابية وتكبيدهم خسائر كبيرة ..معتبراً أن هذه المواجهة بالاسلحة الشخصية مؤشر لمدى السخط والاحتقان والرفض الشعبي لهذه المليشيات التي قتلت اليمنيين واغرقت الوطن في الدمار والخراب لخدمة الاطماع الايرانية.

وأشاد الوكيل المخلافي، بتوجيهات فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، واهتمامه بالشهيد ورفاقه ومعالجة أوضاعهم تكريماً لهم وتقديراً لادوارهم البطولية وتضحياتهم الجسيمة لاسقاط الإمامة ومشروعها الانقلابي المدعوم من إيران .

ودعا وكيل محافظ تعز، الجميع الى التلاحم والتكاتف والاصطفاف بجانب الجيش الوطني، لانقاذ المواطنين من جحيم المليشيات الحوثية الارهابية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، واستعادة المؤسسات، وتحرير كامل التراب اليمني من هذه المليشيات الحوثية الإرهابية.

المليشيا تصدر أحكاما بالجملة لإعدام 44 شخصا بينهم مالك شركة بروجي سيستمز

القضاء الحوثي.. مقصلة إضافية لقتل اليمنيين

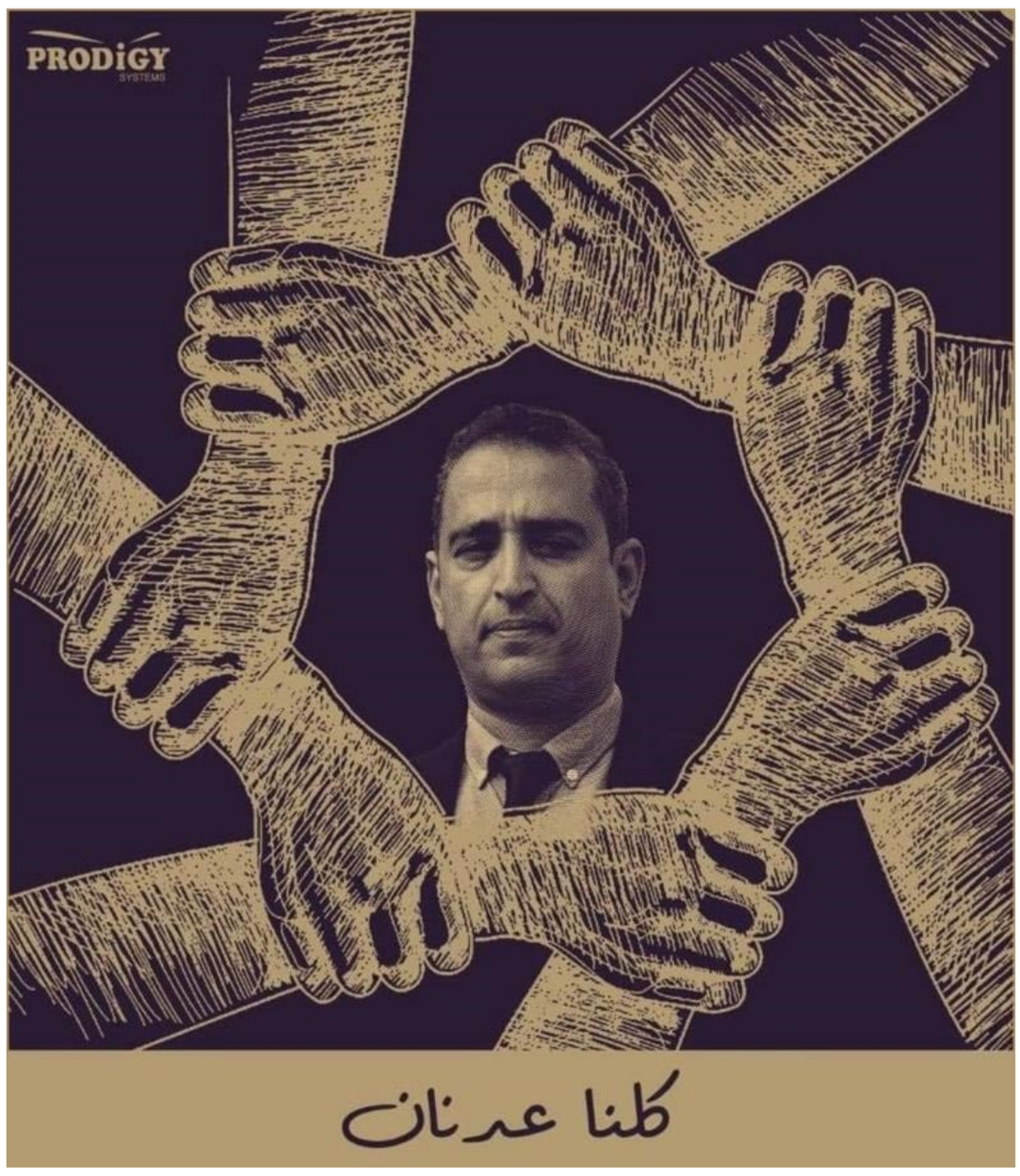

تتفنن المليشيا الحوثية بصناعة وابتكار وسائلها الإجرامية لقتل اليمنيين سرا وعلانية، وعندما تعجز عن إيجاد طريقة مناسبة، تلجأ إلى القضاء الصوري في المناطق المنكوبة لإصدار أحكام إعدام بناء على تهم ملفقة.ومنذ الانقلاب قبل 9 سنوات، تحول القضاء في صنعاء إلى مقصلة لتنفيذ المخططات الحوثية الإرهابية، والتي كان آخرها، إصدار ما تسمى بالمحكمة الجزائية المتخصصة، السبت الماضي، حكمين جديدين بالإعدام بحق 45 يمنيا بينهم 29 معتقلا في سجونها بصنعاء.

إيجاز متابعة خاصة

وطال أحد الأحكام، الصادرة عن المحكمة التي تعد بلا ولاية التي تستغلها المليشيات الحوثية كمقصلة ضد اليمنيين، المعتقل المهندس عدنان الحرازي مالك شركة «برودجي سيستمز» في صنعاء والعاملة كطرف ثالث في مجال مراقبة العمل الإنساني، بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمة اليونيسف ومنظمات أممية أخرى.

بينما طال الحكم الآخر الصادر من ذات المحكمة الحوثية، ٤٤ شخصا بينهم ١٦ تم محاكمتهم غيابيا ضمن قضية بلغ عدد المتهمين فيها ٤٩ شخصا، حكم بحق ٤ منهم بعقوبة الحبس، فيما أعيد ملف معتقل واحد إلى النيابة الخاضعة للحوثيين.

تنديد حكومي

وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الإرياني، أدان واستنكر بأشد العبارات اقدام مليشيات الحوثي الارهابية التابعة لايران، على إصدار أوامر باعدام المهندس عدنان الحرازي مدير شركة «برودجي سيستم Prodigy Systems»، تعزيزاً، ومصادرة أمواله وكل ممتلكات شركته وأرصدتها المالية، بعد عام ونصف من اختطافه وإحتجازه تعسفيا، بذريعة تعاقد الشركة مع منظمات دولية وهيئات حكومية كـ «طرف ثالث».

وأوضح معمر الإرياني في تصريح صحفي، ان مليشيا الحوثي قامت مطلع يناير ٢٠٢٣م، باقتحام شركة «برودجي سيستم Prodigy Systems»، ومصادرة أجهزة الكمبيوتر والسيرفرات التي تحتوي على بيانات النازحين والمتضررين من الحرب في مختلف المحافظات، وسطت على أرصدتها المالية، وسرحت (٣٠٠) من موظفيها، وألف شخص يعملون كباحثين ميدانيين لدى الشركة بالأجر اليومي.

واشار الارياني الى ان قيام مليشيا الحوثي بإنهاء نشاط الشركة التي تعمل بتصريح رسمي في مجال أنظمة تقييم ومتابعة المشاريع المتعلقة ببرنامج الغذاء العالمي ومنظمة اليونيسيف ومنظمات إغاثية أخرى، وفرض شركات ومنظمات وسيطة تابعة لها، حال دون إجراء مسح مستقل لمستحقي المساعدات الإنسانية من الفئات الاشد فقرا، وتمرير كشوفات وهمية بعناصرها، وتسخير تلك المساعدات لاستقطاب المقاتلين وتمويل «المجهود الحربي»، وسرقة الغذاء من أفواه الجوعى.

ولفت الإرياني، الى أن هذه الممارسات الاجرامية تؤكد ما ذهب إليه التقرير الاخير الصادر عن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن، بشأن تلقيه تقارير عن تحويل مليشيا الحوثي وجهت تمويل عمليات المساعدات الانسانية، وبيع مواد الإغاثة، فضلا عن شطب مستفيدين من قوائم المستفيدين بسبب انتماءاتهم السياسية المعارضة أو رفضهم الالتزام باللوائح المفروضة.

وطالب الارياني المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومبعوثها الخاص، بادانة هذه الجريمة النكراء، والضغط على مليشيات الحوثي لوقف استخدام القضاء أداة لتصفية الحسابات وإعاقة جهود المنظمات الإغاثية، والذي ساهم في تفاقم الأزمة الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، والشروع الفوري في تصنيفها منظمة إرهابية.

إدانات واسعة

ولقي الحكم الصادر ضد الحرازي، ردود استياء وإدانة واسعين في الأوساط الشعبية والحقوقية، إذ أدان العشرات من النشطاء والحقوقيين في بيان لهم الحكم بإعدام المهندس عدنان الحرازي، مطالبين بإلغاء حكم الإعدام ضد المهندس عدنان علي حسين الحرازي، وبإعادة شركة «برودجي سيستمز» وإعادة الموظفين إلى وظائفهم في الشركة.

المركز الأمريكي للعدالة أكد أن مليشيا الحوثي تستخدم القضاء لملاحقة الأفراد والخصوم السياسيين، في ظل صمت المجتمع الدولي الذي ساهم في تنامي الانتهاكات الخطيرة للمليشيا والتي من بينها أحكام الإعدام.

وأدان المركز الحقوقي في بيان له على منصة إكس، إصدار مليشيا الحوثي الإرهابية حكما بإعدام مدير شركة برودجي المختطف عدنان الحرازي.

ودعا المركز، المجتمع الدولي وأجهزته المتخصصة لسرعة التحرك والضغط على مليشيا الحوثي لوقف انتهاكاتها بحق الأفراد ووقف أحكام الإعدام الجائرة، مؤكدا على أهمية تفعيل دور الأجهزة القضائية الدولية في مواجهة قيادات وأفراد المليشيا المتورطين بتلك الممارسات الخطيرة.

تقليد إيراني

الباحث في شؤون الجماعات الإرهابية في اليمن، سعيد بكران، قال إن أحكام الإعدام الصادرة بالجملة عن مليشيات الحوثي «تقليد إيراني تغيب عنه العدالة وتستهدف إخضاع الشعب اليمني وإرهابه».

وأشار بكران في تصريحات نقلها موقع «العين الإخبارية»، إلى تصدر إيران دول العالم في أحكام الإعدام خلال العام الماضي، فيما يسلك وكيلها في اليمن ذات النهج وينافس في الحصول على مرتبات متقدمة ضمن مشروع دموي بات يتصدر أعمال القتل في المنطقة.

وطيلة السنوات الماضية أصدرت المحكمة الجزائية عشرات الأحكام الجائرة بعد محاكمات سياسية تفتقر لشروط العدالة، بهدف استهداف من يعتبرونهم الحوثيون خصوما لهم أو حتى منتقديهم.

وتشير تقديرات حقوقية إلى أن مليشيات الحوثي أصدرت أكثر من ٤٠٠ حكم بالإعدام بحق مختطفين بينهم سياسيون منذ أبريل/نيسان ٢٠١٨، وحتى أواخر ٢٠٢٣ كان أبرزهم حكم إعدام الناشطة البارزة فاطمة العرولي.

ولجأت مليشيات الحوثي لاتخاذ المحكوم عليهم بالإعدام كأوراق ضغط في المفاوضات مع الحكومة اليمنية، إذ أفرجت المليشيات عن ١٧ محكوما بالإعدام في صفقات تبادل برعاية أممية ومحلية.

كما استغلت مليشيات الحوثي ذات المحكمة في شرعنة عملية إعدام طالت ٩ من أبناء تهامة الأبرياء بينهم قاصر بدم بارد في صنعاء عام ٢٠٢١، وهي جريمة لاقت تنديدا دوليا ومحليا.

بنك البنوك..

تحركات جادة لحماية القطاع المصرفي من العبث الحوثي

انتهت المهلة التي حددها البنك المركزي اليمني للبنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر لنقل مراكزها الرئيسية من مدينة صنعاء الى العاصمة المؤقتة عدن.

وجاء قرار البنك المركزي على خلفية سلسلة الاجراءات التعسفية والتدميرية التي مارستها المليشيات الحوثية الارهابية ضد القطاع المصرفي،

إيجاز متابعات

ما اضطر البنك لاتخاذ حزمة من السياسات والتدابير الحمائية من منطلق اختصاصاته وصلاحياته الدستورية والقانونية، كسلطة نقدية قانونية مسؤولة في البلاد.

وقال البنك المركزي، في تقرير ان مليشيات الحوثي الانقلابية، سعت منذ نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي من صنعاء الى عدن منتصف العام 2016، الى تدمير القطاع المصرفي والمالي وإلحاق بالغ الضرر به، مستغلة تواجد اغلب المراكز الرئيسية للبنوك في مدينة صنعاء الخاضعة لسيطرتها بالقوة الغاشمة.

وتحدث البنك المركزي في هذا السياق عن اشكال عدة من ممارسات المليشيات، واساليبها الرامية للاستيلاء على مقدرات البنوك والمؤسسات المالية، وتسخيرها لخدمة أنشطتها وحروبها العبثية، والاضرار بالوضع الاقتصادي والمالي لليمن بشكل عام.

وشملت تلك الممارسات التعسفية الحوثية، حسب التقرير الجديد للبنك المركزي اليمني، تعقيد بيئة عمل البنوك، والمؤسسات المالية المنتشرة في مختلف مناطق الجمهورية، وتقييد الأنشطة المصرفية، من خلال السعي لتقسيم الاقتصاد ومنع تداول الطبعات الجديدة من فئات العملة الوطنية القانونية، واعاقة الحركة النقدية والمعاملات المالية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد.

واوضح البنك المركزي في تقريره، ان مليشيا الحوثي، قامت منذ ديسمبر 2019م وما تلاه، بحظر تداول الطبعات الجديدة من العملة الوطنية القانونية، وتنفيذ عمليات اقتحام متكررة لنهبها ومصادرتها من مقرات البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية في مدينة صنعاء، ومناطق سيطرتها.

كما تقوم نقاط التفتيش التابعة للمليشيات بنهب ومصادرة اموال المسافرين بين المحافظات، بذريعة اتلاف الطبعة الجديدة من العملة، وتجريم حيازتها، غير انها تعمل بعد ذلك على مصارفة تلك الأموال بعملات اجنبية والمضاربة بأسعار الصرف في مناطق الحكومة الشرعية.

واعتبر البنك المركزي ان تلك الاجراءات تندرج ضمن الممارسات التدميرية للاقتصاد الوطني، وفرص الاستقرار النقدي والمالي، واضعاف الثقة بالعملة الوطنية، وبالتالي ارتفاع تكاليف السلع والخدمات، وتكبد الافراد والقطاع التجاري خسائر فادحة من قيمة دخولهم ومدخراتهم، إضافة الى الاضرار بالأنشطة الإنتاجية والتجارية والاستثمارية في البلاد، وجاء في تقرير البنك المركزي أن مليشيا الحوثي قامت خلال الفترة من (2016 - 2018) بالاستحواذ على جزء كبير من المبالغ النقدية للبنوك، مستغلة تواجد مراكزها الرئيسية في صنعاء، واجبارها على سحب السيولة النقدية المتوفرة في خزائن فروعها، و توريدها لحسابات المليشيات واستخدامها كأحد مصادر دعم مجهودها الحربي دون اكتراث لتأثير ذلك على نشاط البنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفقدان ثقة العملاء بالقطاع المصرفي.

وذكر البنك المركزي ان الحوثيين قاموا عبر ما سمي بلجنة المدفوعات سابقا، ولاحقا من خلال فرع البنك المركزي في صنعاء بالاستحواذ على موارد النقد الأجنبي للمؤسسات المالية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وفرض بيعها تحت اشرافهم بسعر صرف منخفض للشركات والقطاع التجاري، الذي يفرضون عليه تسليم الكثير من الأموال والجبايات بمسميات مختلفة لتضاف في نهاية المطاف على قيمة وأسعار السلع والبضائع.

واشار في هذا السياق الى قيام المليشيات بإجبار البنوك والمصارف على توفير مبالغ النقد الأجنبي بسعر صرف منخفض للجهات والكيانات التابعة للقيادات الحوثية، وهو ما يمثل تدميرا لآلية وقواعد السوق القائمة على العرض والطلب، واستخدام تلك الوسائل للكسب والاثراء غير المشروع واحد مصادر تمويل أنشطة وحروب المليشيات التدميرية والعبثية.

وبين البنك المركزي انه ترتب على تلك الممارسات الاستيلاء بطريقة احتيالية على مبالغ بالمليارات على حساب الاشخاص المستفيدين من الحوالات الواردة من الخارج بالعملة الأجنبية سواء تلك المتمثلة بمبالغ المساعدات الإنسانية، او حوالات المغتربين، عبر اجبار اسرهم على استلام حوالاتهم بالريال اليمني بسعر صرف منخفض، وغير عادل.

وحمل البنك المركزي المليشيات الحوثية المسؤولية عن تعريض القطاع المصرفي اليمني، لمخاطر عالية وكبيرة، من خلال السعي لاستخدام بعض المؤسسات المالية في مناطق سيطرتها لفتح حسابات لجهات وكيانات وهمية كواجهة للقيام بعمليات مالية مشبوهة، بما في ذلك غسل الاموال التي يتم نهبها من مصادر غير مشروعة، وادخالها في النظام المالي، وتمويل أنشطتها غير القانونية، ما يعرض سمعة ومكانة القطاع المصرفي والمالي بأكمله للمخاطر والعقوبات الدولية.

كما اتهم البنك المليشيات الحوثية بالاستهداف المباشر للقطاع المصرفي المحلي عبر تسليط جهات قضائية غير قانونية في صنعاء منذ عام 2017م، بتجميد أرصدة حسابات عدد كبير من العملاء والشركات التابعة لأشخاص معارضين او غير موالين لها، ومصادرة ونهب بعض من تلك الارصدة، «بذرائع الخيانة والعمالة» المزعومة.

وقال ان هذا الأمر فاقم من ازمة السيولة النقدية لدى البنوك، وعمق عدم الثقة بالقطاع المصرفي، حيث لجأ الكثير من المودعين إلى سحب أرصدتهم بقيمة تقل عن قيمتها الحقيقية، واضطرار البنوك للتعامل مع الصرافين لدفع المبالغ، واستقطاع نسبة منها.

اضاف» أدى ذلك إلى قيام المودعين بإعادة إيداع أموالهم وتحويلها إلى شركات ومنشآت صرافة او لدى الافراد أنفسهم، وهذا بدوره ساهم في خروج الدورة النقدية من البنوك والتأثير على استقرار سعر صرف العملة الوطنية».

كما تحدث البنك المركزي اليمني عن قيام مليشيا الحوثي الارهابية بالاستيلاء على فروع البنوك الحكومية و المختلطة في صنعاء، وتكليف شخصيات موالية لها كمدراء تنفيذيين وأعضاء مجالس إدارة بصورة غير قانونية، للاستحواذ على أموال وموارد هذه البنوك، وتمرير عمليات ومعاملات مالية تخدم الأنشطة المالية للمليشيات وتمويلاتها المشبوهة، فضلا عن تحويل جزء كبير من النقد الأجنبي الناتج عن ودائع المواطنين بالعملة الأجنبية إلى عملة محلية، ما أدى إلى ظهور عجز حاد في مراكز عملات تلك البنوك، وتكبيدها خسائر كبيرة، قادت الى تآكل رؤوس أموالها، وعدم قدرتها على الوفاء بطلبات المودعين.

واشار البنك المركزي الى انه منذ العام 2020م استمرت مليشيا الحوثي بممارسة ضغوط متواصلة على البنوك في صنعاء، بغرض منعها من الاستثمار في الأدوات المالية الصادرة من المركز الرئيسي للبنك في عدن، واجبارها على تمويل مشروعات لا تحقق أي أرباح، ضمن خطط المليشيات الرامية لمزيد من الاستيلاء على أموال المواطنين، ومدخراتهم، تحت مسمى «تغيير شكل النظام المصرفي المحلي القائم على الفائدة، الى نظام إسلامي».

ولفت الى ان المليشيات قامت لاحقا في عام 2023م بإصدار ما أسمته «قانون منع المعاملات الربوية، الذي تجرم من خلاله التعامل بالفائدة».

واعتبر ان هذا الاجراء لا يعدو عن كونه ممارسة احتيالية على أموال المودعين من العملاء ونهب حقوقهم المتمثلة في العوائد المستحقة عن ودائعهم المصرفية، والقضاء على ما تبقى من ثقة بالقطاع المصرفي، والحافز على الادخار والاستثمار، ما سيؤدي الى عواقب وخيمة على الوضع المالي وأداء الاقتصاد الوطني بشكل عام.

واشار البنك المركزي الى قيام المليشيات بممارسة الترهيب والتهديد، والاعتقال بحق عدد من قيادات وموظفي البنوك في صنعاء، بغرض منعها من تقديم تقاريرها وبياناتها المطلوبة للبنك المركزي في عدن، للأغراض الرقابية والاشرافية بهدف إعاقته عن قيامة بوظائفه ومهامه القانونية.

واكد البنك استمرار المليشيات بعمليات مداهمات واقتحامات عديدة على مقرات عدد من البنوك في صنعاء، وإخضاع الموظفين لعمليات تفتيش طالت اجهزتهم وايميلاتهم ومراسلاتهم الشخصية، وتعرض بعضهم للحجز والسجن بصورة غير قانونية في انتهاكات غير مسبوقة بحق القطاع المصرفي.

ووفقا للتقرير عملت المليشيا خلال السنوات الماضية بالضغط على عدد من البنوك الخاصة لتعيين أشخاص من الموالين لها في عدد من المواقع الإدارية لتلك البنوك.

وقال ان» المليشيات قامت في مارس 2020م من خلال فرع البنك المركزي في صنعاء، بإصدار تعليمات وقواعد غير قانونية تتعلق بتقديم المؤسسات المالية خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، هادفة بذلك الى السماح، بإصدار نقود إلكترونية بلا رقابة، وتوظيفها في خدمة مشاريعها وانشطتها الارهابية.

ووفقا للبنك المركزي شملت الممارسات الحوثية ايضا السيطرة على كيان جمعية البنوك اليمنية، وتوظيفه لمساندة أنشطتها وممارساتها غير القانونية.

وقال البنك المركزي، ان المليشيات اتجهت مؤخرا نحو استخدام اداة الإصدار النقدي غير القانوني وغير الدستوري، كوسيلة لتمويل انشطتها ومشاريعها، بمورد مالي غير مقيد بسقف محدود ولا يخضع لأي قيود او رقابة داخلية او خارجية، وغير خاضع للمساءلة.

وحذر البنك من ان هذه الخطوة تنذر بتداعيات مدمرة وكارثية، وبشكل غير مسبوق للنظام المصرفي والمالي والاقتصاد الوطني الضعيف والمنهك بالإجراءات التعسفية الحوثية على مدى السنوات الماضية.

اضاف» سيدفع هذا بالمزيد من شرائح المجتمع نحو الفقر المدقع، وسيقضي على ما تبقى من مدخراتهم، في مقابل نمو وازدهار ثروات قيادات المليشيات وأصحاب المصالح من اتباعها».

وجدد البنك على هذا الصعيد التحذير من مخاطر اقدام المليشيات نهاية شهر مارس الماضي، على صك وطرح عملة معدنية غير قانونية فئة 100 ريال، واتخاذ خطوات تعسفية لفرضها على المواطنين، والبنوك والمؤسسات المالية في صنعاء، مع إطلاق تلميحات بالاستمرار في القيام بإصدارات نقدية غير قانونية أخرى خلال الفترات القادمة.

وحسب التقرير منعت المليشيات البنوك التجارية والإسلامية الواقعة تحت سيطرتها من المشاركة بالمزاد الذي يقيمه البنك المركزي في عدن ويمول من خلاله جزء من واردات الغذاء والدواء لجميع محافظات الجمهورية دون تمييز.

كما منعت المليشيات الحوثية البنوك من الاشتراك في خدمة IBAN (رقم الحساب المصرفي الدولي) ومنعتها البدء بعملية الربط، وهي خدمه تسهل للمواطنين عمليات التحويل وتضمن سلامتها.

وعلاوة على تلك الممارسات قيدت المليشيات الحوثية ربط البنوك الواقعة تحت سيطرتها بخدمة بنى (بوابة دفع رقمية لتحويل الأموال بين الدول العربية).

كما اصدرت المليشيات خلال الاسابيع الماضية الدفعة الثانية من العملة المزيفة خلافاً لتعهداتها للمنظمات الدولية بسحب اصداراتها السابقة، ووقف التصعيد.

وسخر البنك المركزي اليمني من تباكي المليشيا الحوثية على المواطنين ومعاناتهم، قائلا ان هذا التباكي تكذبه أفعالها الإجرامية التي عمقت من هول الكارثة الانسانية.

وقال ان تلك المليشيات تسببت بوقف مرتبات عشرات الاف الاسر في قطاعات القضاء والتعليم والصحة التي كانت تدفعها الحكومة لمنتسبي هذه القطاعات بعد ان منعت تداول العملة الوطنية في مناطق سيطرتها.

كما تسببت تلك المليشيات بعدم انتظام دفع المرتبات في المناطق المحررة، بسبب اعتداءاتها الارهابية على المنشآت والموانئ النفطية، وايقافها عن التصدير، فضلا عن منع دخول الغاز المدعوم من مأرب إلى المواطنين في مناطق سيطرتها واستبداله بالغاز الإيراني بأسعار مضاعفة.

كما القى التقرير باللائمة على المليشيات الحوثية في التسبب بتدهور الخدمة الكهربائية إلى أدنى مستوياتها لعدم القدرة على إستيراد الوقود الذي كان يمول من صادرات النفط، حيث بلغت فترة الانقطاعات بعدن وبقية المناطق الى نحو عشرين ساعة.

وانطلاقا من مسؤولياته واختصاصاته الدستورية والقانونية، أكد البنك انه حرص إزاء تلك الممارسات الحوثية التدميرية للقطاع المصرفي، القيام بما يتوجب عليه من سياسات واجراءات حمائية للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي في البلاد.

واوضح انه ظل على الدوام يتعامل مع البنوك من منطلق اختصاصاته وصلاحياته الدستورية والقانونية، كسلطة نقدية مسؤولة ومخولة بعملية الاشراف والرقابة المصرفية وفقا للدستور والقوانين اليمنية النافذة، بالتنسيق مع المجتمع الدولي والمؤسسات المختصة بالشئون المالية والمصرفية والمجالات ذات العلاقة.

واكد البنك المركزي وقوفه على مسافة واحدة من كافة البنوك والمؤسسات المصرفية باعتباره بنك البنوك، وحرصا منه على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، والحفاظ على القطاع المصرفي، وحمايته من التأثيرات السلبية، الناتجة عن التعقيدات والمتغيرات الداخلية والخارجية.

ويقضي قرار البنك المركزي اليمني بإلزام البنوك والمصارف في مناطق سيطرة الحوثيين بنقل أربع ادارات رئيسية فقط تشمل نظم المعلومات ومراكز البيانات وادارة العمليات الدولية وادارة الامتثال، فضلا عن عقد اجتماعات الجمعية العمومية للبنوك خارج مناطق سيطرة المليشيات الحوثية، في اجراء يهدف الى تمكين البنك المركزي من منطلق اختصاصاته الدستورية والقانونية في الاشراف والرقابة على تلك البنوك ومدى التزامها بتعليماته والامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما ينطلق البنك في قراره من واجبه الدستوري والقانوني في حماية النظام المصرفي والحفاظ على اموال المودعين، من مخاطر التعرض للمصادرة والتجميد في ظل استمرار تعامل تلك البنوك مع جماعة مصنفة إرهابياً، وتنفيذ تعليماتها بالمخالفة لقواعد العمل المصرفي وأحكام القانون.

10 من قادة المليشيا يتولون مهام مزدوجة أمنيا واقتصاديا

شبكة مالية حوثية سرية لتبييض الأموال

كشف تقرير حديث لمنصة تعقب الجريمة المنظمة وغسيل الأموال، عن شبكة مالية سرية أسستها مليشيا الحوثي الإرهابية، لتبييض الأموال والتحكم بمفاصل الاقتصاد، بهدف التحايل والالتفاف على العقوبات الأممية والأمريكية والبريطانية.

وترتبط الشبكة المالية المرتبطة بشكل مباشر بمكتب عبدالملك الحوثي ويديرها ما يسمى «جهاز الأمن والمخابرات»

تضم ١٠ قادة يتولون مهام مزدوجة أمنية-اقتصادية، وتنشط في مختلف القطاعات لا سيما الأراضي والعقارات، والأدوية، والمستلزمات الزراعية، والسجائر، والمواد الغذائية، والنقل البحري والبري، والصرافة والمؤسّسات المالية.

إيجاز متابعات

وكان الحوثيون قد نصبوا هذه القيادات الأمنية في مختلف الشركات الحكومية والخاصة بهدف اكتساب الخبرة قبل تشييدهم شركات جديدة لـ«تبييض ملايين الدولارات ومليارات الريالات المحصلة من الضرائب والجمارك وعائدات النفط والغاز وأراضي وعقارات الدولة وأموال الأوقاف والموازنة المركزية والمحلية والصناديق الخاصة».

١ - محمد عامر

تصدر القيادي الحوثي محمد عباس قاسم عامر المكنى «أبوخليل» قائمة القيادات المسؤولة عن تأسيس «كيانات وشركات ومجموعة مالية سرية جديدة» بغرض غسل الأموال والمرتبطة بشكل مباشر بزعيم المليشيات المصنفة إرهابيا.

ووفقا للمعلومات الواردة في التقرير فإن عامر الذي يشغل منصب «وكيل جهاز الأمن والمخابرات» والمشرف الرئيس على عملية تبييض الأموال والقطاع الاقتصادي للحوثيين، يتولى إدارة منظومة مالية واقتصادية معقّدة لتمويل الجانب الاستخباراتي للجماعة والمرتبط بشكل وثيق بإيران.

وإلى جانب رجل الظل الخطر وصهر عبدالملك الحوثي، عبدالإله الحمران، يعد عامر أبوخليل «من أهم وأخطر العناصر الأمنية والاستخباراتية الحوثية المتحكّمة في الوضع الاقتصادي السري للمليشيات الانقلابية».

وكان قضاء اليمن العسكري أصدر حكما بإعدام عامر مع ١٧٣ قياديا، بينهم زعيم المليشيات لانقلابهم على الشرعية أواخر ٢٠١٤, وتورطهم في جرائم حرب وضد الإنسانية.

٢ - حسن الكحلاني

يشغل حسن أحمد الكحلاني المكنى «أبوشهيد» منصب وكيل القطاع الخارجي بجهاز الأمن والمخابرات، وكذا منصب وكيل ثان في ذات الجهاز التجسسي، كما يتولى أيضًا «مهام أمنية واقتصادية قمعية ضد الشخصيات التجارية والسياسية»، وفقا للتقرير.

ولم يرد التقرير مزيدا من التفاصيل عن أبوشهيد، إلا أن مصدرا أمنيا قال لـ«العين الإخبارية»، إن الكحلاني (٤٠ عاما) يعد من أبرز المتورطين في جرائم التفجيرات والاغتيالات بصنعاء كجبهة أخرى إلى جانب حروب صعدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)، وأصبح يعمل كحلقة وصل مع قيادات استخباراتية في الحرس الثوري الإيراني.

٣ - أبوجعفر الطالبي

يتولى القيادي الحوثي محمد أحمد الطالبي المكنى «أبوجعفر» مهام شراء وتخزين ونقل الأسلحة داخل المليشيات مستغلا منصبه كمدير للمشتريات في وزارة الدفاع الحوثية وعمله كمساعد لشؤون الدعم اللوجستي لوزير الدفاع الحوثي.

ووفقا لتقرير P.T.O.C فإن الطالبي «ينتمي إلى أسرة مقرّبة من عبدالملك الحوثي، يشغل معظم أفراد هذه العائلة مناصب حساسة في مجال تبييض وغسل الأموال عبر أكثر من قطاع، بمن فيهم عبد الله حسين الطالبي الذي يعمل معه مؤيد المؤيد شقيق القيادي الحوثي في لندن أحمد المؤيد».

وكانت الحكومتان الأمريكية والبريطانية فرضت في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤ عقوبات على الطالبي إلى جانب ٣ قادة حوثيين آخرين لتورطهم في مهاجمة السفن في البحر الأحمر وخليج عدن، فيما أكدت دراسات دولية أن الرجل يملك «شبكة إعادة شحن تتولى نقل البضائع الم ربة بالشاحنات إلى مواقع التخزين الخاصة بشبكات حوثية لوجستية خفية».

٤ - خالد خليل

يعد الضابط السابق في جهاز المخابرات اليمنية خالد محمد خليل هو «رئيس الدائرة الاقتصادية لجهاز الأمن والمخابرات لمليشيات الحوثي، ويتولّى «عملية جباية الأموال والضرائب من شركات الصرافة والشركات التجارية العاملة في اليمن بشكل عام».

ويؤكد التقرير أن خليل «مارس انتهاكات بشعة بحق تجّار ورجال أعمال وصرافين رفضوا تبييض أموال لمليشيات الحوثي، حيث تقدّمه المليشيات للواجهة بحكم تخصّصه في القطاع المالي لجهاز الأمن القومي سابقا».

٥ - عبدالله المتميّز

أكد التقرير أن عبدالله المتميز المكنى «أبوقاسم» الذي يتولّى مهام دائرة المشتريات المالية لجهاز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين، يرتبط بشبكة مالية معقّدة واسعة، مبنية على شراء الأصول العقارية والممتلكات باهظة الثمن للقيادات الحوثية.

وكشف التقرير أن القيادي الحوثي (عبدالملك محمد عاطف) هو من يساند المتميز في هذه المهمة، مشيرا إلى أن الرجل أحيل مؤخرا للتحقيق في قضايا فساد مرتبطة بقيادات حوثية.

٦ - عبدالله الحوثي

قال التقرير إن عبدالله حسين الحوثي، نجل الأكبر لمؤسسة الجماعة الأول (حسين الحوثي)، يدير مهام سرية بالغة التعقيد في تبييض الأموال للجماعة ويتنقل بشكل دائم بين إيران واليونان وإحدى الدول الإقليمية المساندة للحوثي.

٧ - عبدالملك عاطف

قدم التقرير معلومات صادمة عن الأدوار الخفية للقيادي الحوثي «عبدالملك محمد صالح عاطف»المرتبط بشبكة غسل وتبييض أموال الحوثيين عبر شراء عقارات وأصول لقيادات مليشيات الحوثي المدعومة من إيران.

ووفقا لذات المصدر فإن عاطف يعد أحد المسؤولين البارزين في «لجنة الأراضي» التي اشتهرت بمصادرة آلاف الهكتارات من أراضي المواطنين والمعارضين لمليشيات الحوثي، بقيادة القيادي «أبوحيدر جحّاف» الذي يعمل في الشرطة العسكرية الحوثية.

وأشار إلى أن عاطف يرتبط بشكل وثيق «بمؤسّسات ومصالح مختلفة، أبرزها شركة النفط اليمنية التي منحته امتيازات عدّة بشكل سري، ومنها تعيين أحد أبنائه «علي عبدالملك» في أعمال ومهام شركة النفط للمتاجرة بها وجني الأموال.

ولفت إلى أن عاطف «عُرف عن ارتباطه بعمليات غسل وتبييض أموال الحوثيين عبر شركة الروضة للصرافة، المنضوية تحت مظلة شبكة «سعيد الجمل» الإيرانية التي تغذي مليشيات الحوثي بالأموال والأسلحة الإيرانية.

وكشف التقرير استغلال عبدالملك عاطف مؤسّسة خيرية تدعى «بيت الإنسانية» للتغطية على أنشطته في عمليات غسل الأموال وتبييضها لصالح قيادات جماعة الحوثي، فضلًا عن السيطرة على حصص الإغاثة من المنظّمات الدولية بالتنسيق مع»آلية سكمشا» أو ما يسمى «المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي».

٨- عبدالله النعمي

قال التقرير إن النعمي يعد أحد المسؤولين عن عمليات غسل وتبييض الأموال ونقلها من وإلى إيران، إضافة إلى نقل المعلومات اللوجستية، ويعمل في منصب صوري فيما ما يسمى «المجلس الأعلى لتنسيق الشؤون الإنسانية».

وفيما أشار التقرير إلى عمل النعمي في مواقع أخرى داخل حكومة الانقلاب غير المعترف بها، أكد امتلاك المنظمة تفاصيل وفيديوهات حصرية توثّق زياراته إلى إيران مؤخرا.

٩- أحمد العنسي

كشف التقرير أن القيادي الأمني لمليشيات الحوثي أحمد عبدالكريم أحمد العنسي (الشرعي) والمكنى «أبويوسف»، هو من يدير شبكة المسؤولة عن تهريب المعدات والأجهزة التي تحتاج إليها المليشيات الحوثية من دولة إقليمية على حدود اليمن الشرقية إلى صنعاء، كما يهرب «مبالغ مالية وبضائع» للحوثيين كجزء من عملية غسيل أموال منظمة.

١٠ - زيد الشرفي

يعتبر القيادي الحوثي «زيد علي يحيى حسن الشرفي»، أحد أبرز تجار المليشيات ومن أهم المسؤولين الماليين داخل الجماعة إثر إشرافه على عدد من الشركات الاستثمارية التابعة لعدد من قيادات الصف الأوّل للمليشيات.

ومن أهم الشركات والاستثمارات التي يشرف عليها الشرفي التابعة للقيادي النافذ «محمد علي الحوثي»، ابن عم زعيم المليشيات والمتزوج شقيقة زيد الشرفي.

وذكر التقرير أن الشرفي شيد شركات تعمل لصالح المليشيات الحوثية ومسجّلة بأسماء أشخاص آخرين، من هذه الشركات «يمن كرود للتجارة والخدمات النفطية» و«مستر أويل للتجارة والاستيراد» و«ستار بلاس للصناعات الدوائية».

وأشار إلى أن مستر أويل تأسّست عام ٢٠١٨، وتعمل لصالح المليشيات الحوثية في مجال الخدمات النفطية والغاز، وقد عملت الشركة لفترة في تجارة النفط، ولم يرصد لها نشاط خلال الفترة الأخيرة، مرجحا توقفها عن العمل فيما تأسست شركة ستار بلاس عام ٢٠٢٠ كإحدى شركات المليشيات التي لا يقتصر نشاطها على الأدوية، إنما هي يد خلفية للأنشطة المشبوهة.

الحوثي والقاعدة تحالف الإرهاب يبرم صفقات جديدة

إيجاز متابعات

كشفت مصادر يمنية، عن صفقة مرتقبة بين تنظيمي القاعدة والحوثي الإرهابيين، سيتم بموجبها سيتم إطلاق سراح عناصر تنظيم القاعدة المتورطين في «ذبح» الجنود في حضرموت، بعد سنوات من القبض عليهم.

وكان تنظيم القاعدة اعترض في ٨ أغسطس ٢٠١٤، أي قبل نحو ٣ أشهر من انقلاب الحوثي بصنعاء، طريق ١٤ جنديا يمنيا في حضرموت قبل أن يقدم على إعدامهم ذبحا على الهواء، في جريمة استثمرتها المليشيات الانقلابية لصالحها -آنذاك- لحشد التأييد الدولي لمشروعها، وعملت على إسقاط صنعاء واجتياح باقي المحافظات.

وبعد مرور سنوات على تلك الجريمة التي لا تزال ذكراها تنكأ جراح اليمنيين، يسعى الحوثيون إلى إبرام صفقة مع «القاعدة»، الذي يعد أداة طيعة بيدهم، للإفراج عن عناصر التنظيم الإرهابي، المتورطين في ذلك الحادث، بحسب مصادر يمنية

ملامح الصفقة، بحسب ما نقلته شبكة «العين الإخبارية»، تُجرى عبر قنوات خلفية، ويقودها وسطاء محليون

وتشمل الصفقة إطلاق العناصر الإرهابية المتورطة في ذبح الجنود بحضرموت، كما تتضمن تنسيقا مشتركا لتنفيذ هجمات معقدة لزعزعة استقرار المناطق المحررة والمنطقة.

الاتفاق يتضمن حصول الحوثي على فدية مالية -أيضا، وتشمل الإفراج عن إرهابيين من جنسيات يمنية وأجنبية من عناصر وقيادات التنظيم المتشدد.

من أبرز المشمولين بالصفقة؟

بعض الإرهابيين بـ«سجن الأمن والمخابرات» الواقع في شارع الستين في صنعاء، وهم القيادي في تنظيم القاعدة عبدالله خالد الصيعري، المُكنى أبوحمزة الشروري، صلاح سالم الصيعري، مصلح يسلم الصيعري.، شجاع محمد السلمي.

ويعد الصيعري أبوحمزة الذي اعتقله الأمن اليمني في أكتوبر ٢٠١٤، يعد أحد أبرز القيادات التي عملت إلى جانب القيادي في تنظيم القاعدة جلال بلعيدي الذي قتل بغارة جوية أمريكية نفذتها طائرة دون طيار ٢٠١٦.

صفقات مستمرة

ورغم الجريمة الإرهابية البشعة التي هزت الرأي العام محليا ودوليا بذبح الجنود، فإن مليشيات الحوثي لا تتورع في إبرام الصفقات مع التنظيمات الإرهابية بشقيه القاعدة وداعش.

فمنذ اجتياح صنعاء أواخر ٢٠١٤، أطلقت مليشيات الحوثي سراح أكثر من ٤٠٠ قيادي وعنصر من تنظيمي القاعدة وداعش كان أغلبهم في سجون الدولة، في الفترة بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان ٢٠٢٠؛ بينهم:

عبدالرحيم العبسي، أحمد قحطان، القرن محفوظ القرن، هشام رمادة

وتشير المعلومات إلى أن مليشيات الحوثي سعت ضمن استراتيجيتها لإبقاء محافظة البيضاء ملاذاً أخيرا لإعادة تشييد تنظيم القاعدة الإرهابي المنهار، بعد أن تعرض لسلسلة من الضربات في المحافظات المحررة، كان آخرها فقده معاقله الرئيسية في أبين وشبوة على يد القوات الجنوبية وأخرى تابعة للحكومة اليمنية.

واستفادت القاعدة من التسهيلات الحوثية فحولت البيضاء إلى مركز لإدارة عملياتها الإرهابية داخليا وخارجيا، بما في ذلك إرسال المليشيات عشرات العناصر الإرهابية للمحافظات المحررة، بينهم: ماجد أحمد صالح السلمي، بسام محمد الحكمي، عصام البعداني، أسامة منصور القاسمي، جمال عبده القمادي، محمد منصور العريفي، زايد الأسدي، علي يحيى الحكمي، سعد فرحان، علاء يوسف القصير، إبراهيم عبدالله عتيق، أمين عبدالله جعفر، بلال الحبابي، وهاشم محمد كابع.

معلومات أكدها تقرير للأجهزة الأمنية اليمنية التابعة للشرعية، الذي قدم إلى مجلس الأمن، وكشف دلائل عن تنامي وتيرة التنسيق والتعاون بين الحوثي والقاعدة وداعش، امتدت من المقايضات إلى صفقات الإفراج المتبادل للسجناء، والإفراج بفدية، واتفاقات مشتركة في عمليات ميدانية.

وتعهد عناصر من تنظيمي القاعدة وداعش بالتعبئة والتحشيد لمصلحة مليشيات الحوثي التي قامت بتكريم قيادات من القاعدة نظير خدماتهم، ومن ذلك منح الإرهابي عارف مجلي، مطلع ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، درع وسام القبيلة العربية، وتعيينه وكيلا لمحافظة صنعاء تثمينا لرفده صفوفها بمقاتلين من التنظيم، وهو واحد من ٢٣ إرهابيا فروا من سجن الأمن السياسي (المخابرات اليمنية) عام ٢٠٠٦.

ويرى مراقبون أن المجتمع الدولي بات يراقب ويدرك خطورة التهديدات الإرهابية الناجمة عن تناغم المصالح بين مليشيات الحوثي وتنظيم القاعدة بعد إطلاق الحوثيين عناصر من التنظيم، بينهم متورطون بتفجيرات المدمرة الأمريكية كول، وناقلة النفط الفرنسية ليموزغ.

كما دعم الحوثيون تنظيم القاعدة بالصواريخ الحرارية والطائرات المسيرة ومعدات الاستطلاع، مع وجود حديث عن وجود تنسيقات مشتركة لتنفيذ هجمات معقدة لزعزعة استقرار المنطقة والأمن والسلم الدوليين بالتزامن مع تصاعد واستمرار وتيرة الهجمات الحوثية ضد سفن الشحن، وفقا لذات المصدر.

أكد الانفتاح على الحوار للوصول إلى حلول لكل الإشكالات التي تعيق العمل المصرفي

محافظ البنك المركزي:
قرار إيقاف التعامل مع البنوك «سيادي» ولا صلة له بأية أحداث

أكد محافظ البنك المركزي احمد احمد غالب، أن قراره رقم 20 لسنة 2024 بشأن إيقاف التعامل مع بعض البنوك، هو قرار سيادي ذو طابع نقدي ومصرفي وليس له أي صلات باي احداث أو جهات محلية أو إقليمية أو دولية .. واشار محافظ البنك في المؤتمر الصحفي الذي عقده، الجمعة، في مقر البنك الرئيسي بالعاصمة المؤقتة عدن، الى أن البنك يعمل وفقاً للقانون وليس التوجيهات أو التوجهات، وأن البنك ماضي في تنفيذ القرار بكل مراحله ووفق الخطة المقررة.

متابعات إيجاز

كما أكد غالب على انفتاح البنك للحوار من أجل الوصول إلى حلول لكل الإشكالات التي تعيق عمل القطاع المصرفي في اليمن، وتضمن عمله بحيادية وفقاً للقوانين ورقابة البنك المركزي اليمني..محذراً من محاولة استغلال القرار لتصفية حسابات مع البنوك التي شملها القرار..موضحاً أن هذه البنوك هي اكبر البنوك العاملة في اليمن ولم ترتكب اي جرائم لغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب والا كان تم إيقافها وإغلاقها بشكل نهائي .

وقال محافظ البنك المركزي «أن هذه البنوك خضعت لضغوطات جماعة مصنفة ارهابية وفشلت في توفيق أوضاعها خلال المهلة التي منحت لها لنقل مقرها الرئيسي إلى العاصمة المؤقتة عدن، مطمئناً المودعين في تلك البنوك بأن عملها مستمر لخدمة الجمهور في المناطق المحررة وان البنك المركزي ضامن لأموالهم» .

واضاف» أن ممارسات الميليشيات الحوثية الإرهابية هي التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار، وإن المركز الرئيسي للبنك المركزي اليمني منذ نقله الى العاصمة المؤقتة عدن منتصف العام ٢٠١٦م ظل يتعامل مع البنوك من منطلق إختصاصاته وصلاحياته الدستورية والقانونية، كسلطة نقدية قانونية مسؤولة في البلاد، والجهة الوحيدة المخولة بعملية الإشراف والرقابة المصرفية وفقاً للدستور والقوانين اليمنية النافذة، وبالتنسيق مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية المختصة بالشئون المالية والمصرفية والمجالات ذات العلاقة».

وأشار إلى أن الميليشيات في المقابل سعت لتدمير القطاع المصرفي والمالي وإلحاق بالغ الضرر به، مستغلين تواجد أغلب المراكز الرئيسية للبنوك في مدينة صنعاء الخاضعة لسيطرتهم، وذلك عبر عدة أشكال من الممارسات والأساليب الرامية للاستيلاء على مقدرات البنوك والمؤسسات المالية في مناطق سيطرتها وتسخيرها لخدمة أنشطتها وحروبها العبثية، والإضرار بالوضع الاقتصادي والمالي لليمن بشكل عام.

واضاف «إن المليشيات الحوثية بدأت بتسيس القطاع المصرفي واختراق كل القوانين والمعايير وذلك بتجميد ومصادرة حسابات المواطنين بسبب معارضتهم لسياساتهم القمعية، ومنع تداول الطبعة الجديدة من العملة مما خلق انقساماً نقدياً وواقعاً مريراً عانى منه الشعب اليمني بكامله خاصة الواقعين تحت سيطرته والذين حرموا من المرتبات التي كانت تدفعها الحكومة»..لافتاً إلى أن الميليشيات خلقت ركوداً اقتصادياً داخل المناطق التي تسيطر عليها وفرضت سعر صرف وهمي تنهب من خلاله مدخرات المواطنين وتحويلاتهم .

وأشار إلى قيام الميليشيات بإصدار قانون ما يسمى بـ (تحريم المعاملات الربوية) وتحويل ودائع المواطنين الى حسابات جارية ممنوع سحبها مما أفقد المواطنين مدخراتهم وعرض القطاع المصرفي للانهيار..مؤكداً أن هذا التخريف المتخلف الذي اسموه قانون تحريم المعاملات الربوية أطاح بكامل منظومة القوانين والتشريعات التي تنظم عمل القطاع المصرفي والاقتصادي بما في ذلك قانون البنك المركزي .

وأشار محافظ البنك المركزي، إلى أن أخطر تلك الانتهاكات والتجاوزات الاقدام على سك عملة مزورة بواسطة كيان غير شرعي وغير قانوني وانزالها للتداول..مؤكداً أن البنك المركزي إزاء هذه الممارسات المذكورة أعلاه وغيرها، حرص دوماً على القيام بما يتوجب عليه إنطلاقاً من مسؤولياته واختصاصاته الدستورية والقانونية، وبكل ما هو ممكن من سياسات واجراءات في سبيل الحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي، وحماية النظام المالي المحلي، والمؤسسات المالية والمصرفية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه خاصة بعد تصنيف هذه المليشيات جماعة إرهابية ليضع العالم كثير من القيود والتعقيدات للتعامل مع اليمن ومؤسساتها المالية.

وأكد محافظ البنك، إن اي إجراء قام به البنك المركزي أو سيقوم به يأتي في إطار محاولة إنقاذ هذه البنوك وحماية ما تبقى من أصولها والحفاظ على علاقاتها وتعاملاتها مع محيطها والعالم..مشدداً على أن البنك لا يتعامل بأسلوب رد الفعل على الممارسات الإجرامية والاستفزازية ولا يسعى للتصعيد ولا للتعقيد وقد أعطى مساحة كافيه وفرصه كبيرة لمن حاول الوصول إلى حلول عادله تخفف المعاناة على أبناء الشعب في جميع المحافظات التي تسببت بها هذه المليشيات والحفاظ على مؤسساتنا المالية الخاصة والعامة والمختلطة وتجنيبها كثير من الخسائر والتعقيدات..مجدداً ان البنك سيستمر بالقيام بواجباته تجاه الشعب ومؤسساته بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، والشركاء الفاعلين من الأشقاء والأصدقاء.

البنك المركزي يدعو المواطنين والشركات إلى إيداع النقود من طبعة ما قبل 2016 في البنوك

عدن – سبأنت :

دعا البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، المواطنين والشركات والمحلات التجارية والجهات الأخرى والمؤسسات المالية والمصرفية ممن يحتفظون بنقود ورقية من الطبعة القديمة ما قبل ٢٠١٦ بسرعة إيداعها في البنك المركزي أو البنوك التجارية والإسلامية المنتشرة في المحافظات المحررة خلال مدها أقصاها ستون يوماً من تاريخ هذا الإعلان.

وأهاب البنك بالجميع سرعة الإستجابة الفورية لهذا الإعلان حماية لأموالهم وخدمة للصالح العام، مؤكداً عدم تحمله أي مسئولية تترتب على عدم التعامل بجدية مع فحوى هذا الإعلان والمسارعة بتنفيذ ما ورد فيه خلال الفترة المحددة.

وأوضح البنك أن هذا الإجراء يأتي إنطلاقاً من المسؤولية الدستورية والقانونية التي أنيطت بالبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، واستناداً إلى أحكام المواد (٢٤-٢٦) من قانون البنك المركزي اليمني رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠ م المعدل بالقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٣م.

مليشيا الحوثي.. متاجرة بالقضية الفلسطينية لشرعنة سياساتها التدميرية

عدن – سبأنت

قال وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الإرياني» أن محاولات مليشيات الحوثي الإرهابية التابعة لايران، الربط بين القرارات الصادرة عن المركز الرئيسي للبنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، بالأحداث التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، يؤكد حقيقة متاجرتها بالقضية الفلسطينية واستغلالها مسرحياتها في البحر الاحمر لشرعنة سياساتها التدميرية وجرائمها وانتهاكاتها بحق اليمنيين.»

واضاف معمر الإرياني في تصريح صحفي «أن الحكومة الشرعية حرصت منذ الانقلاب على تحييد القطاع المصرفي عن الازمة التي صنعتها مليشيا الحوثي، الا ان المليشيا اساءت تفسير هذا الحرص، وتمادت في ممارساتها التدميرية للاقتصاد الوطني والقطاع المالي والمصرفي، ما أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي وتراجع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية، ومفاقمة الازمة الانسانية».

واشار الارياني، الى ان مليشيا الحوثي قامت منذ انقلابها على الدولة، بانتهاج عدد من الممارسات التعسفية لتدمير القطاع المصرفي والمالي، مستغلين تواجد أغلب المراكز الرئيسية للبنوك في العاصمة المختطفة صنعاء، بهدف الإضرار بالوضع الاقتصادي والمالي لليمن بشكل عام، والاستيلاء على مقدرات البنوك والمؤسسات المالية، ومدخرات المواطنين في مناطق سيطرتها، وتسخيرها لخدمة أنشطتها وحروبها العبثية.

ولفت الى أن تلك الممارسات شملت (٢٠) اجراءاً تعسفياً من بينها تعقيد بيئة عمل البنوك، والمؤسسات المالية، وتقييد انشطتها المصرفية، ومنع تداول الطبعات الجديدة من فئات العملة الوطنية القانونية، والاستحواذ على جزء كبير من المبالغ النقدية للبنوك، وتوريدها لحساباتها واستخدامها كأحد مصادر دعم مجهودها الحربي دون اكتراث لتأثير ذلك على نشاط البنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، فضلا عن وضعها تحت طائلة العقوبات الدولية، ومؤخرا تجاوزت الخطوط الحمراء بطبع عملة نقدية مزورة.

وبشأن القرارات التي اصدرها البنك المركزي اليمني، لفت الارياني الى تأكيدات محافظ البنك احمد أحمد غالب، أن قراره رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٤ بشأن إيقاف التعامل مع بعض البنوك، هو قرار سيادي ذو طابع نقدي ومصرفي وليس له أي صلات باي احداث أو جهات محلية أو إقليمية أو دولية، واشار الى أن البنك يعمل وفقاً للقانون وليس التوجيهات أو التوجهات، وأنه ماضي في تنفيذ القرار بكل مراحله ووفق الخطة المقررة.

ودعا الارياني الشعب اليمني والقوى السياسية والوطنية وكافة الشرفاء والاحراء، للتحرك وإعلان مواقف داعمة للاجراءات التي اتخذتها البنك المركزي اليمني، وسياساته الرامية لحماية النظام المالي والمصرفي في اليمن، ووقف عبث مليشيا الحوثي وسياساتها التدميرية للاقتصاد الوطني، والابتزاز والاستغلال الرخيص الذي تمارسه بمأساة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لتحقيق مآربها السياسية.

السعودية تمول مشروع تأهيل منفذ الوديعة بنحو 5 ملايين دولار

وضع محافظ حضرموت؛ مبخوت بن ماضي، السبت، حجر الأساس للبدء بالعمل في مشروع تأهيل ميناء الوديعة البري الجديد، بتكلفة ما يقارب ٥ ملايين دولار بتمويل سعودي.

ويتكون المشروع من ٣٥ مشروعاً مُدمجاً في مجموعة أعمال انشائية تتضمن تشييد منشآت جديدة ومسارات وصيانة وتأهيل المباني الموجودة بالمنفذ، وسفلتة الشوارع والساحات، وتطوير المنظومة الكهربائية ورفد المشروع بشبكة المياه والاحتياجات المتنوعة التي تدعم البنية التحتية للميناء الجديد.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ١٨ مليون ريال سعودي (ما يعادل ٤/٨٦ مليون دولار) بتمويل من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن (SDRPY)، في إطار «التدخلات الإنسانية المستمرة التي تقدمها المملكة في شتى المجالات والقطاعات الحيوية في البلاد».

وأكد بن ماضي أن تنفيذ المشروع من شأنه أن يحدث «نقلة نوعية في تطوير البنية التحتية للمنفذ الجديد، وبما يسهم في تحسين انسيابية الحركة وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وتقديم خدمات أفضل للحجاج والمعتمرين والمسافرين، كما سينعكس ايجاباً على تطوير الجوانب الإدارية والأمنية بالميناء».

منتخب الشباب.. معسكر أبين يدخل مرحلته الأخيرة

يواصل المنتخب الوطني للشباب تحضيراته المكثفة في المعسكر الاعدادي الداخلي الذي يخوضه في مديريتي لودر ومودية بمحافظة أبين تحت قيادة المدرب الوطني محمد حسن البعداني ومساعده الوطني هيثم الأصبحي إستعداداً للمشاركة في بطولة غرب آسيا الرابعة للشباب التي تقام بالسعودية خلال الفترة (٢٥ يونيو - ٤ يوليو٢٠٢٤م).

ودخل المعسكر التحضيري الداخلي مرحلته الأخيرة في ظل تدريبات مكثفة بهدف الوصول إلى أعلى درجات الجاهزية المطلوبة فنياً وبدنياً.

ويعكف الجهاز الفني لمنتخب الشباب على تطبيق منهجية اللعب خلال الحصص التدريبية وحث اللاعبين على تنفيذ الخطط التكتيكية المرسومة بما يعزز من القدرات الفنية للعناصر الواعدة في تقديم أداء عالٍ يرتقي إلى مستوى الآمال والتطلعات.

ومع إقتراب موعد الاستحقاق المتمثل ببطولة غرب آسيا في نسختها الرابعة ، يبدو المنتخب في سباق مع الزمن وسط معنويات عالية وحالة من الروح العالية التي تسود اللاعبين للاستفادة من مرحلة الاعداد واستيعاب تعليمات الجهاز الفني وترجمتها على أرضية الملعب.

ويجري منتخب الشباب تدريباته على ملعب نادي عرفان بمدينة لودر وملعب نادي فحمان بمدينة مودية، حيث تشتمل التدريبات على تمارين الإحماء لرفع معدل اللياقة البدنية للاعبين ، يعقبها تدريبات تكتيكية وإجراء تقسيمات بين التوليفات المتنوعة من اللاعبين ، بالإضافة إلى تمارين الروندو التي تساعد على سرعة إيقاع اللعب ودقة التمرير لدى اللاعبين.

ويخضع حراس المرمى لتدريبات خاصة من قبل مدرب الحراس الكابتن محمد جعوان بهدف رفع الجاهزية استعداداً للبطولة.

ومن المقرر أن يستمر المعسكر الداخلي حتى السابع من يونيو المقبل قبل المغادرة إلى السعودية لخوض معسكر خارجي في مدينة الدمام والذي يتخلله خوض مباراتين وديتين أمام المنتخب السعودي للشباب يومي (١٥ ، ١٨) يونيو.

ريال مدريد يتربع على عرش أبطال أوروبا باللقب الخامس عشر

حقق نادي ريال مدريد الإسباني لقب بطولة دوري أبطال أوروبا لكرة القدم، للمرة الـ١٥ في تاريخه، بعدما استطاع التغلب على خصمه، فريق بوروسيا دورتموند، بهدفين مقابل لا شيء، في المواجهة النهائية، التي جمعت بينهما، السبت، على ملعب ويمبلي، في العاصمة البريطانية لندن.

دخل نادي ريال مدريد الإسباني مواجهة النهائي مُعتمداً على تحركات نجمه فينيسيوس جونيور، ومواطنه رودريغو، وخلفهما الإنكليزي جود بيلنغهام، فيما ظهر تركيز بوروسيا دورتموند على ضرب مصيدة التسلل، التي صنعها المدرب الإيطالي كارلو أنشيلوتي، وهو ما نجح فيه جوليان براندت، الذي مرت كرته بجانب القائم الأيسر للحارس البلجيكي تيبو كورتوا.

ومع بداية الشوط الثاني، تحرّك نادي ريال مدريد الإسباني بعدما حصل على ركلة حرة مباشرة، انبرى لتنفيذها توني كروس، الذي أطلق كرة متقنة، لكن حارس مرمى بوروسيا دورتموند كان في الموعد، وأبعد خطورتها، ليحاول بعدها داني كارفاخال تهديد مرمى الفريق الألماني مرة أخرى، عقب اعتماد نجوم الفريق الملكي على الكرات القصيرة فيما بينهم، من أجل التحرك خلف مدافعي الفريق الألماني.

وحصد ريال مدريد نجاح ضغطه الكبير، بعدما استطاع نجمه داني كارفاخال تسجيل الهدف الأول في الدقيقة الـ٧٤ من عمر الشوط الثاني، بعدما استغل الرقابة الدفاعية المفروضة عليه، وارتقى في الهواء ليضع الكرة برأسية متقنة في شباك حارس مرمى، فريق بوروسيا دورتموند، الذي فشل في التصدي لها، وسط فرحة كبرى من جماهير الفريق الملكي

وعانى دافع بوروسيا دورتموند في الدقائق الأخيرة من عمر المواجهة النهائية، بعدما بسط نجوم نادي ريال مدريد سيطرتهم على خط الوسط، ونجحوا في استغلال أخطاء منافسيهم، عقب قيام جود بيلنغهام بخطف الكرة، وأعطاها على طبق من ذهب إلى زميله فينيسيوس جونيور، الذي لم يجد صعوبة في وضعها في شباك الحارس في الدقيقة الـ٨٣، ليساهم البرازيلي في حصد ريال مدريد لقب بطولة دوري أبطال أوروبا للمرة الـ١٥ في تاريخه.

فينيسيوس يكتب التاريخ الأوروبي

واصل النجم البرازيلي فينيسيوس جونيور (٢٣ عاماً) كتابة التاريخ مع فريقه، ريال مدريد الإسباني، بعد أن ساهم في حصد الملكي اللقب الـ١٥ في مسابقة دوري أبطال أوروبا لكرة القدم، إثر الانتصار على نظيره بوروسيا دورتموند الألماني ٢- ٠، في اللقاء النهائي الذي أقيم مساء السبت، على ملعب «ويمبلي» في لندن.

وبات اللاعب البرازيلي، الذي سجل في النهائي الثاني على التوالي بدوري الأبطال خامس لاعب يحرز أكثر من هدف في نهائي دوري أبطال أوروبا مع ريال مدريد، بعد البرتغالي كريستيانو رونالدو، والويلزي غاريث بيل، والإسبانيين سيرجيو راموس وراؤول، كما أنه أول برازيلي يسجل في نهائيات دوري أبطال أوروبا أكثر من مرة، حسب شبكة «سكواكا» للإحصائيات، فيما وصل إلى هدفه رقم ٢٤ مع الريال في جميع المسابقات.

وبات فينيسيوس أحد أبرز اللاعبين الحاسمين في ريال مدريد، بعد أن سجّل هدفاً في النهائي مع «أسيست» وهدفين في نصف النهائي، وهدفاً في ثمن النهائي، في الوقت الذي عادل فيه صاحب الـ ٢٣ عاماً رقم ميسي على مستوى التمريرات الحاسمة في مراحل خروج المغلوب بدوري الأبطال، (١٢ تمريرة حاسمة) وصل إليها النجم البرازيلي في ٢٢ مباراة، فيما احتاج ميسي إلى ٧٩ لقاء لتحقيق هذا الرقم، في الوقت الذي يعتبر فيه البرتغالي كريستيانو رونالدو اللاعب الذي حقق أكبر عدد من التمريرات الحاسمة في تاريخ مراحل خروج المغلوب بالمسابقة (١٥ تمريرة).

وكشف تقرير لصحيفة ريليفو الإسبانية، قبل اللقاء، أن فينيسيوس كان يعاني مرض الحمى، يومي الخميس والجمعة، لكن اللاعب فعل كل شيء من أجل المشاركة في اللقاء، إذ أخذ بعض المسكنات، وقرر خوض المواجهة، ليواصل تألقه بعد أن سجل هدفاً، محرزاً الهدف السادس مع تمريرة حاسمة واحدة في آخر ست مباريات، فيما أنهى الموسم الأعلى تسجيلاً له (٢٤ هدفاً)، إذ سجل ٢٢ هدفاً، في ٢٠٢١- ٢٠٢٢، وفي موسم ٢٠٢٢- ٢٠٢٣ سجل ٢٣ هدفاً.

مارثون لمسافة 10 كم في مأرب

اقيم ، بمحافظة مأرب، مارثون رياضي للفئات العمرية من النشئ والشباب، لمسافة ١٠ كم، انطلقت من جولة الشدادي على خط صحن الوطن شمال المدينة وحتى جولة شعلان على شارع الاربعين جنوب غرب المدينة، نظمته مبادرة التنمية الشبابية تدشينا لانشطتها الصيفية.

و اكد وكيل المحافظة محمد المعوضي، ورئيس لجنة المخيمات الصيفية بالمحافظة الدكتور علي الرمال، على اهمية المبادرات المجتمعية المختلفة الهادفة الى تنمية الشباب، وصقل قدراتهم، وتعزيز معارفهم، وافساح مساحات خصبة لابراز مواهبهم وقدراتهم وصقلها.. مؤكدين دعم السلطة المحلية لكافة الانشطة والبرامج الهادفة الى الاهتمام والرعاية بالنشئ والشباب وتمكينهم من اشغال وقت فراغهم خلال العطلة الصيفية بما يعود عليهم بالنفع لانفسهم وللمجتمع باكسابهم مهارات ومعارف وثقافة وتعزيز ولائهم الوطني وتحصين عقولهم من الافكار الضالة والمنحرفة.

من جانبه اشار رئيس المبادرة عبدالوهاب الشرعبي، الى ان الهدف من المارثون الذي يشارك فيه اكثر من ١٥٠ عداءً يهدف الى تعزيز اللياقة البدنية للمشاركين، وافساح المجال لتوسيع التعارف وتكوين الصدقات وتبادل الخبرات، الى جانب تشجيع روح المنافسة الايجابية لديهم من اجل التميز والابداع.

إيجاز

الأخيرة

الإثنين 26 ذوالقعدة 1445 هـ 3 يونيو 2024م العدد (50)

توقعات بـ«ارتفاع قياسي» لدرجات الحرارة

توقعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) أن تسجل درجات الحرارة ارتفاعاً قياسياً خلال الأيام القليلة القادمة في معظم أنحاء اليمن؛ خاصة في المناطق الجنوبية.

وقالت المنظمة في نشرة الإنذار المبكر التي أصدرتها أمس الأحد: «من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بشكل ملحوظ، لتصل إلى مستويات قصوى في جميع أنحاء اليمن، خلال العشرة الأيام الأولى من يونيو الجاري، وقد تبلغ ذروتها عند حوالي ٤٠ درجة مئوية أو أكثر، خاصة في محافظات حضرموت والمهرة ولحج».

وأضافت النشرة أن ارتفاع درجات الحرارة سيصبح أكثر شدة في المناطق الصحراوية وغير المأهولة في محافظتي حضرموت والمهرة، إلا أن الخطر الأكبر سيكون في محافظة لحج بسبب وجود أصول زراعية حيوية فيها.

وأوضحت «الفاو» أن الانخفاض المتوقع في هطول الأمطار بحلول أوائل يونيو يشير إلى انتهاء موسم الأمطار الصيفي في اليمن، وتصل التقديرات التراكمية إلى ٤٠ ملم في محافظات إب وتعز وذمار وسقطرى، «وعموماً تتميز هذه الفترة من العام بارتفاع درجات الحرارة، وظروف الجفاف، ونقص ملحوظ في الأمطار، مما يخلق بيئة مليئة بالتحديات للزراعة وأنشطة كسب العيش المرتبطة بها».

وأكدت النشرة أن الحرارة الشديدة ومحدودية هطول الأمطار «من المرجح أن تشكلان معاً، عقبات كبيرة أمام الممارسات الزراعية وسبل العيش في المناطق المعرضة للخطر، وقد تؤدي مثل هذه الظروف إلى انخفاض غلة المحاصيل أو انخفاض كبير في جودتها، مما يؤثر بالتالي على مستويات الأمن الغذائي والتغذية».

طارق صالح يشهد عرسا جماعيا في المخا

شهد عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح الخميس الماضي، العرس الجماعي الرابع لـ(٤٤) عريسًا وعروس من أبناء عزلة المشالحة قرية جبل النار في ريف مديرية المخا بمحافظة تعز، الذي تنظمه خلية الأعمال الإنسانية بالمقاومة الوطنية .

وتهدف هذه الأعراس الجماعية التي يتبناها عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، إلى إعانة الشباب على الزواج وتكوين أسر ناجحة ومستقرة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الوطن، جراء الحرب المفروضة من قِبل مليشيا الحوثي الإرهابية وما خلفته من تداعيات اقتصادية كارثية على عموم الشعب.

كاريكاتير

«مسام» ينزع أكثر من 5700 مادة متفجرة في مايو

أفاد مشروع مسام (Masam) لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام، أن الفرق الهندسية نزعت أكثر من ٥,٧٠٠ مادة متفجرة من مخلفات الحرب، في مناطق نفوذ الحكومة المعترف بها دولياً في شهر مايو الماضي.

وقالت غرفة عمليات «مسام» في تقريرها الأسبوعي الذي أصدرته أمس الأحد، إن إجمالي ما قامت فرق المشروع بنزعه في شهر مايو ٢٠٢٤، بلغ ٥,٧٢٦ مادة متفجرة من مخلفات الحرب، في أعلى معدل شهري على الإطلاق خلال فترة الـ١٧ شهراً الأخيرة.

وأضاف البيان أن ما تم نزعه في مايو الماضي تنوع بين ٥,٥٢٧ ذخيرة غير منفجرة، و١٤٥ ألغام مضادة للدبابات، بالإضافة إلى ٥٤ بين لغم فردي وعبوات ناسفة، فيما تم تطهير مساحة قدرها ٩٠٤,٨١٣ متراً مربعاً في نفس الفترة.

وأشار المشروع إلى أن خبراء الألغام نزعوا في الأسبوع الماضي (٢٥ - ٣١ مايو) وحده، ما مجموعه ١,٤٠٦ مواد متفجرة، بينها ١,٣٢٦ ذخيرة غير منفجرة و٦٨ لغماً مضاداً للدبابات و١٠ أخرى ضد الأفراد، وعبوتين ناسفتين، مع تحييد مساحة ٢٤٤,٩٤٦ متراً مربعاً من الأراضي.

من جانبه، كشف مدير المشروع؛ أسامة القصيبي، أن الفرق الميدانية نزعت منذ انطلاقة المشروع في يونيو ٢٠١٨ وحتى ٣١ مايو ٢٠٢٤، ما مجموعه ٤٤٤,٨٥٨ لغماً وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة، وتأمين مساحة وصلت إلى ٥٦,٨٨١,٥٦٠ متراً مربعاً من الأراضي اليمنية التي كانت مفخخة بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

20 ألف حاج يمني يصلون الأراضي المقدسة

بلغ عدد الحجاج اليمنيين الواصلين إلى الأراضي المقدسة حتى مساء السبت، ١٤ الفاً و٣٢٣ حاجاً يمنياً، من أصل ٢٤٢٥٥ حاجاً هي حصة بلادنا من الحج لهذا العام ١٤٤٥هـ.

وفي أجواء روحانية مصحوبة بالتلبية، استقبل الوكيل المساعد لقطاع الحج والعمرة عارف البركاني، مجموعة من أفواج الحجاج الذين وصلوا إلى أبراجهم بمكة المكرمة.. مؤكداً حرص الوزارة وقطاع الحج على تسهيل كل إجراءات تفويجهم وتسكينهم وتسهيل اداء مناسكهم.

ويتوافد الحجاج اليمنيين تباعاً إلى الأراضي المقدسة عبر المنافذ الجوية ومنفذ الوديعة البري بكل سهولة ويسر وفق اجراءات التفويج.

انخفاض ملحوظ في ضحايا الحوادث المرورية

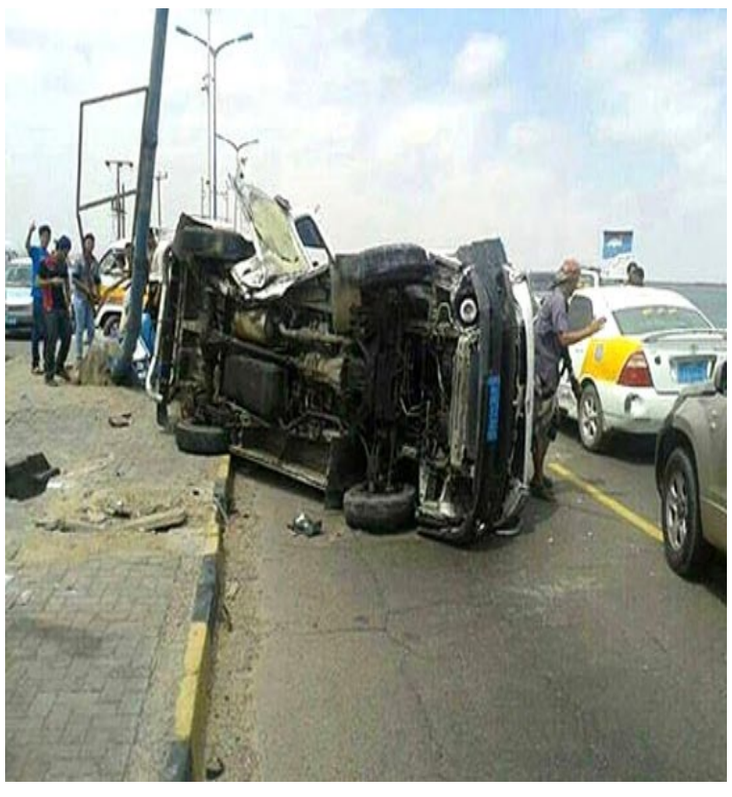

انخفض عدد ضحايا الحوادث المرورية في المناطق المحررة بها خلال شهر مايو الماضي إلى أدنى مستوى له منذ مطلع العام الجاري ٢٠٢٤.

وقال مركز الإعلام الأمني التابع لوزارة الداخلية، في إحصائية حديثة، إن ٢٨٠ شخصاً سقطوا بين قتيل وجريح نتيجة ٣٨٠ حادثة مرورية شهدتها المحافظات الواقعة ضمن نفوذ الحكومة المعترف بها في شهر مايو ٢٠٢٤.

وأضاف أن الحوادث المرورية أودت بحياة ٢٥ شخصاً، فيما أصيب ٢٥٥ آخرين بإصابات متفاوتة؛ بينهم ١٢٠ وصفت إصابتهم بـ«البليغة».

وبحسب الإحصائيات الشهرية الصادرة عن المركز فإن ضحايا الحوادث المرورية في مايو الماضي هو أقل معدل شهري منذ مطلع العام ٢٠٢٤، مقارنة مع ٣٧٨ ضحية في أبريل، و٣٦٨ في مارس، و٣١٤ في يناير، و٢٩٢ ضحية في فبراير.

هذا وتنوعت الحوادث المرورية في مايو، بين ٢٣١ حادثة صدام بين مركبات، و٩٥ حادثة دهس مشاه، و٤٠ حادثة انقلاب، إضافة إلى ٦ حوادث سقوط من على مركبات، و٧ حوادث ارتطام، وحادثة واحدة حريق مركبة، فيما بلغت الخسائر المادية ٦٠ مليون ريال.